

وفاة 110 أشخاص من المجاعة في الصومال خلال يومين

قال رئيس الوزراء الصومالي إن نحو 110 أشخاص في جنوب الصومال لقوا حتفهم على مدى الثماني والأربعين ساعة الماضية بسبب المجاعة والإسهال وكلاهما نتيجة للإصابة بالجفاف.

وقال مكتب رئيس الوزراء حسن علي خيري: "إنه موقف صعب للغاية وماشيتهم.. بعض الناس عانوا من المجاعة والإسهال في آن واحد.. وخلال"

الميثاق

وكيل مصلحة الجمارك لـ «الميثاق»:



نحترم أي بيان جمركي يصدر من أي منفذ شريطة أن يكون كاملاً

ضد أي تعسف ونحن معه في هذا. تم الإفراج عنها هل فتح ميناء الحديدية سيحل هذه المشكلة؟

- بالنسبة للبضائع القادمة عبر ميناء الحديدية لا يتم اعتراضها كونها مستوفاة.. هناك من سعى لإرباك عمالنا من خلال ادخال القاطرات القادمة من الحديدية دفعة واحدة مع ذلك تم الإفراج عنها بعد التأكد من استيفاء البيانات الجمركية التي يحملونها وأصدرنا توجيهات بعدم اعتراض القاطرات التي لديها بيان جمركي من منفذ الحديدية.

أكثر من 13 مليار ريال ما حجم الإيرادات التي حققها مصلحة الجمارك من ترسيم السيارات؟ بالنسبة لترسيم السيارات النتائج جيدة وقد بلغ حجم الإيرادات أكثر من ثلاثة عشر مليار ريال حتى الآن من تاريخ 16 أكتوبر 2016 ونحن أوقفنا عمل اللجان التي كانت منشأة في المحافظات في تاريخ 31 يناير الماضي، واستمر بنا بالتريسيه بنفس الآلية في المكاتب الجمركية مثل مكتب صنعاء ومكتب الحديدية ومكتب صنعاء وبامكان أي شخص أن يرسم سيارته وفق الآلية الملغ عنها في 16 أكتوبر 2016م العمل مازال ساريًا وقرار وزير المالية الأخير المتعلق بهذا الأمر اقتصر العمل في المكاتب وأوقف عمل اللجان فقط.

تم تعديل القرار ماذا عن السيارات التي دخلت البلاد بعد قرار التخفيض هل ترسم بنفس الآلية أم أن قرار التخفيض يخص السيارات التي دخلت البلاد قبل القرار؟

- القرار رقم 48 لسنة 2016م الصادر من القائم بأعمال رئيس مجلس الوزراء كان في أحد بنوده أن التخفيض يسري التريسيه إلى ما قبل صدور القرار أي السيارات التي دخلت قبل قرار التريسيه، بعد ذلك تم تعديل القرار وأصبح الأمر يسري على كل السيارات التي تدخل البلاد حتى في الوقت الحاضر.

خزينة الدولة ضحية هل هناك تواصل بين رئاسة المصلحة وفروعها في مختلف المحافظات وتحديداً الواقعة تحت سلطة الاحتلال؟

- عندما صدر قرار التريسيه تم تعميمه على كل المنافذ اليمنية، ولم نقر بين منفذ وآخر ولكن سلطات العدوان رفضوا أن يطبقوه، وفي 19 ديسمبر 2016م بلغنا أنهم بدأوا بالتخفيض بنفس الآلية وحددوا الفترة بثلاثة أشهر فقط.

اتضح لنا أن سلطات الاحتلال تفرض عليهم العمل بالمكايده ويريدون أن يجعلوا من خزانة الدولة ضحية.

لا رسوم إضافية كلمة أخيرة أو رسالة توجهونها عبر صحيفة «الميثاق»؟

- للأسف التجار لا رقابة عليهم يرفعون الأسعار بسبب أودون سبب.. ومن خلالها أكد الجميع أنه ليس هناك رسوم إضافية، نحن نستوفي ما هو ناقص للخزينة العامة وفقاً للقوانين والقرارات النافذة من سنوات ووجدنا أن هناك قاطرات تأتي من منافذ برسوم ضعيفة جداً.. نجد البيان الجمركي يتكلم عن مائة وحدة والقاطرة فيها ثلاثمائة وحدة، الفارق كبير جداً، إضافة إلى عدم تطبيق القائمة المستثناة ونحن الآن بصدد إنشاء مكاتب رقابة جمركية في المحافظات الأخرى لأن التهريب أصبح واسعاً جداً والسوق تؤكد هذا الأمر.

ومن خلالها أكد على الوطنيون من تجار ومستوردين ومستهلكين أقول لهم نحن نواجه عدواناً إجرامياً على الشعب اليمني ليس على فئة دون أخرى، لذا علينا أن ندافع عن أنفسنا بكل الوسائل.. وحماية الخزينة العامة وحقوقها جزء من الدفاع عن الوطن.



أوضح وكيل مصلحة الجمارك الأستاذ يحيى الأسطى طبيعة الخلاف بين تجار أمانة العاصمة ومصلحة الجمارك.. وقال: إن الإجراءات التي اتخذتها المصلحة تأتي تنفيذاً لقرارات مجلس الوزراء رقم 8.9.10.11 وبموجبها أعادت تشكيل الحزام الأمني لأمانة العاصمة.. وأضاف: ليس هناك رسوم إضافية وما تقوم به هو استيفاء ما هو مفقود للخزينة العامة حيث وجدنا أن التريسيه في المنافذ الجمركية الواقعة تحت سيطرة العدوان لا يتم بصورة قانونية فهناك الكثير من الفوارق في الكميات بين البيان الجمركي والذي يحمله من البضاعة الموجودة في القاطرة إضافة إلى عدم تطبيق القائمة المستثناة المقررة من مجلس الوزراء..

تفاصيل أكثر حول الخلاف القائم بين مصلحة الجمارك وتجار أمانة العاصمة في هذا اللقاء:

لقاء/ فيصل الحزمي سلطات الاحتلال رفضت تطبيق القائمة المستثناة لإدراكها أن اليمن سوق للمنتجات السعودية الغرفة التجارية بالأمانة أيدت إجراء اتنا.. وهناك من يحاول شرعنة التهريب

نلاحظ فوارق كبيرة بين البيان الجمركي والبضاعة الموجودة في القاطرات حماية الخزينة العامة وحقوقها جزء من الدفاع عن الوطن

المقدمة من اليمن ولكنهم لم يوصوا بتطبيقها وظلت مجمدة وعندما جئنا في عام 2016م وجدناها موجودة على الطاولة أحياناً وقد منها للمجلس السياسي الذي أخذها بعين الاعتبار ووافق على تطبيقها ولكن عندما عممنا على المنافذ الجمركية سلطات العدوان رفضت تنفيذها في المنافذ الواقعة تحت سلطتها الأمر الذي دفعنا ونحن أكثر إلى تطبيقها هنا وبالتالي هناك العديد من السلع التي تأتي مأخوذة عليها نسبة جمركية بواقع 52% فقط ويتم إعفاء 48% لذا كان لزاماً علينا فرض هذه الرسوم وفقاً لقرار المجلس السياسي ومجلس الوزراء وهذا حق من حقوقنا.. يأتي تاجر يقول إنه دخلت صنعاء قاطرة واحدة وهذا البيان الجمركي فيه إحدى عشرة قاطرة فرددنا عليه واجتمعنا مع الأمانة في الإتحاد العام للرفق التجارية وأكدنا لهم أننا نحترم البيان الجمركي من أي مكان يصدر من الجمهورية اليمنية شريطة أن يكون كاملاً ولا يمكن أن استثنى فلساً واحداً ولكن إذا جاء ناقصاً تخضع باقي القاطرات كلها لاستيفاء الجمارك حتى لو كانت مشتتة على الجمهورية كلها.. نحن نتعامل مع بيان جمركي وليس مع قاطرات نتعامل كدولة وبالتالي الوضع متكامل وإذا وجدنا مع التاجر بياناً جمركياً كاملاً نحترم البيان ويسمح بدخول البضاعة إذا ما ألد له بيان جمركي ناقص نقوم باستيفاء

أصدرت الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة بياناً اتهمت فيه المصلحة بتجاوز القانون بإلغاء وطب جميع الإجراءات والتعاملات الجمركية التي تم استيفائها في المنافذ البحرية والبرية للجمهورية واستبدالها بإجراءات جديدة في مداخل العاصمة صنعاء.. هل لكم أن توضحوا لنا طبيعة الخلاف بين التجار ومصلحة الجمارك؟

- نشكر صحيفة «الميثاق» على اهتمامها بمثل هذه الأمور التي المرتبطة بالمتجمع، وحول سؤالكم هناك لفظ وعدم توعية بما يجري، والحقيقة أن مصلحة الجمارك عندما انطلقت في تنفيذ أعمال مكافحة التهريب هي أساساً تحركت بموجب قرارات مجلس الوزراء رقم «8.9.10.11» والذي بموجبها أعادت تشكيل الحزام الأمني لأمانة العاصمة أو ما سمي في القرار نقاط التبع وإنشاء قرار آخر غرفة عمليات لمصلحة الجمارك برئاسة وكيل الضابطة الجمركية وممثلين عن وزارة الدفاع والداخلية والأمن السياسي والأمن القومي ومصلحة الضرائب ووزارة الشؤون القانونية، غرفة العمليات تم تفعيلها من نهاية شهر يناير الماضي، والآن يتم إدخال القاطرات الواردة بالذات من المنافذ الجمركية الواقعة تحت سيطرة العدوان حيث إن التريسيه الجمركي في تلك المنافذ لا يتم بالصورة القانونية، هناك الكثير من الفوارق في الكميات بين البيان الجمركي الذي يحمله والبضاعة الموجودة في القاطرات وهناك أيضاً فوارق في الكم بموجب منشورات وتعاميم رئاسة المصلحة إضافة إلى ذلك فإن مصلحة الجمارك عمت في تاريخ 7 ديسمبر 2016م بتطبيق القائمة المستثناة المقررة من مجلس القانين بأعمال مجلس الوزراء والذي كان بموجب قرارات المجلس السياسي الصادرة في 18 سبتمبر 2016م هذه القائمة المستثناة من الخفض التدريجي للمنتجات العربية التي بموجب الاتفاقية العربية اليمن حصلت على هذه القائمة وتم اعتمادها من مجلس الجمعية العربية في عام 2012م.. اليمن تكبدت خسائر كبيرة جداً من الخفض التدريجي بلغت في نهاية يونيو 2016م ستين مليار ريال.

قائمة مستثناة بطبيعة الحال الكل يعرف أن اليمن أوقفت الخفض عام 2008م وتوقف عند نسبة 48%، وفي عام 2012م تقدمت اليمن عبر وزارة الصناعة ومصلحة الجمارك بقائمة من مائة صنف لمواد وسلع لم تخضع للإعفاء أو الخفض التدريجي وكانت منطقتي لحماية المنتجات المحلية أضف إلى ذلك عدم التزام مجلس الجمعية العربية بتنفيذ وعوده والتزاماته والذي تعهد ببناء بنية تحتية لمصلحة الجمارك وتعويض اليمن عن خسائرها الناجمة عن هذه الاتفاقية والكثير من الوعود التي قدموها لليمن مقابل دخولها ضمن هذه الاتفاقية، دخلنا ضمن هذه الاتفاقية، ولم يقدموا لليمن أي شيء مع ذلك الاتفاقية لم تلغ وكل ما في الأمر أن اليمن استخدمت حقها في المادة 15 من تلك الاتفاقية والتي تعطي الحق لاية دولة عضواً أن تقدم قائمة مستثناة من الخفض التدريجي ودولة الجزائر استبقتنا في هذا الأمر.. وقدمت قائمة بألف وسبعمائة سلعة ولم تستشر حتى الجمعية العربية، ونحن قدمنا قائمة بمائة سلعة فقط وهناك سلع كثيرة تخضع للخفض التدريجي كثير منها منتجات محلية في اليمن وافقت الجمعية العربية في عام 2012م على القائمة

التجار ورجال الأعمال يشكون ابتزاز وتعسف «الرقابة الجمركية»

تكذب الناقلات في المنشأة وإعاقه وصولها إلى المستفيدين والإفادة بما تم. وأشارت رسالة بن حبتور إلى "تكدس الناقلات بمينآت شركة النفط اليمنية" فرع الحديدية" بسبب وجود غرفة تابعة لمصلحة الجمارك تعيق حركة الناقلات داخل المنشأة، لافتة إلى أن لمصلحة الجمارك مكتباً يقوم بمهامه ولا يتم السماح بخروج أي كمية إلا بعد استكمال إجراءاتها من قبل المكتب. من جانبه نفى القائم بأعمال مصلحة الجمارك يحيى الأسطى صحة الاتهامات التي وجهتها الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة، بفرض المصلحة لإدواجاً جمركياً على التجار، مشيراً إلى أن الإجراءات التي تقوم بها الجمارك لم تكن عشوائية وإنما منظمة ووفقاً للقانون الذي يتيح لمصلحة الجمارك ممارسة صلاحياتها على امتداد أراضي الجمهورية، وليس ابتزازاً لأحد وإنما تنفيذاً للقانون.

وقال: "إن هناك غرفة رقابة مماثلة في ميناء رأس عيسى منذ عام ولم يجرَ حولها أي جدل"، محذراً من "تداعيات إلغاء الغرفة الجمركية في ميناء الحديدية على الاستقرار التوميني للمشتقات النفطية في السوق المحلية، وأن السعي لإلغاء الغرفة الجمركية في فرع شركة النفط بالحديدة لن يترتب عليه إلا العودة إلى الأزمان".

كما رفضت ما تسمى "اللجنة الرقابية العليا" قرار رئيس الوزراء بإلغاء الغرفة، وزعمت أن تطبيق إجراءات الغرفة أدى خلال 20 يوماً إلى الإفراج عن حمولة ثلاث إلى أربع سفن بما يعادل 55,035,331 لتراً من المشتقات النفطية.

التجارية باسم مصلحة الجمارك، بغرض ابتزازهم ونهب أموالهم خلافاً للإجراءات القانونية الصحيحة. ودعت الغرفة مصلحة الجمارك إلى "التعقل والالتزام بقانون الجمارك النافذ وحصر الإجراءات الجمركية على الدوائر الجمركية في المنافذ البحرية والبرية فقط، كونها هي المحل والمكان الصحيح قانوناً لاستيفاء الإجراءات الجمركية".

وأكدت أن نقل الإجراءات الجمركية إلى الطرق التجارية ومداخل المدن وشوارعها وأزقتها إجراء خاطئ بكل ما تحمله الكلمة من معنى، وأداة مجنونة لإشاعة الفوضى وابتزاز التجار والمواطنين وأكل أموالهم بالباطل. وطالبت الغرفة التجارية رئيس وأعضاء المجلس السياسي الأعلى ورئيس مجلس الوزراء، بضبط ومحاسبة من تسبب بهذه الفوضى وإحالتهم إلى النيابة المختصة تهماً لمحاكمتهم جنائياً ومدنياً. وحملت مصلحة الجمارك كامل المسؤولية القانونية عن هذه الجريمة الشنعاء، وجميع النتائج والتداعيات المستقبلية للقرارات غير الدستورية لمصلحة الجمارك، داعية جميع التجار ورجال الأعمال إلى "التكاتف والتلاحم والصبر حتى يتم حل الإشكالية".

إلغاء الغرفة الجمركية

وكان رئيس مجلس الوزراء الدكتور عبدالعزیز بن حبتور وجه في رسالة إلى وزير المالية والنفط والمعادن بإلغاء الغرفة الجمركية التي أنشئت في 5 فبراير الماضي في ميناء الحديدية، وإزالتها نظراً لخطورة

صنعاء- «الميثاق» تصاعدت حدة الخلاف بين التجار ورجال الأعمال من جهة ومصلحة الجمارك من جهة أخرى، على خلفية الإجراءات غير القانونية والازدواج الضريبي والابتزاز والتعسف الذي تمارسه «غرفة الرقابة الجمركية» والذي وصل إلى حد القتل، ما يندرج تحته أحداثاً كبيرة من شأنها أن تؤثر سلباً على استقرار السوق واحتياجات المواطنين من المواد الأساسية والغذائية.

ودانت واستنكرت الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة الجريمة الشنعاء التي أقدمت عليها عصابة مسلحة في جولة عمران بالأمانة، حيث تم اللحاق بإحدى السيارات التي تحمل بضائع تجارية منقولة من أحد المخازن التجارية ومستوفاة لجميع الإجراءات الجمركية من المستورد، وسبق أن تم شراؤها من أحد تجار الجملة ونقلها على سيارة صغيرة من مخزن المستورد، حيث تم إطلاق النار على السائق ومعالونه مما تسبب في مقتل السائق «حسين قحيم» وإصابة المعاون إصابة بالغة استدعت نقله إلى العناية المركزة في إحدى المستشفيات في العاصمة.

وقالت الغرفة التجارية الصناعية في بيان- تلقت «الميثاق» نسخة منه- إن هذه الأفعال والجرائم ما هي إلا نتيجة منطقية لإجراءات الجمارك التي استحدثتها مصلحة الجمارك على طرق النقل التجارية ومداخل المدن الرئيسية، بل امتدت الجرائم والتلفعات والابتزازات وما حقت الشاحنات التجارية الصغيرة والكبيرة إلى شوارع وأزقة المدن، حتى أصبحت مرتعاً للعصابات المسلحة التي تستوقف القاطرات والشاحنات والسيارات

«الفار» يبحث عن ملجأ في شرق آسيا بعد طرده من الإمارات والسعودية

مراقبون: دول العدوان تخلت عن هادي ومحمد نايف رفض مقابلته

يدفع هادي ثمن توريطة السعودية بالعدوان على اليمن والبدء من مطار عدن

عودة ولد الشيخ إلى المنطقة.. وصنعاء تؤكد ألا حوار مع الخونة والمرترقة



صباح خالد الصباح التأكيد على موقف دولة الكويت الداعم لكافة الجهود التي يقوم بها المبعوث الخاص لإعادة الأمن والاستقرار في ربوع اليمن..

ويأتي هذا اللقاء في إطار جولة جديدة لتحرك الملف السياسي اليمني.. هذا ويتوقع أن يزور المبعوث الدولي عدداً من العواصم في المنطقة بهدف استئناف المشاورات بين الأطراف السياسية اليمنية، بيد أن رئيس المؤتمر الشعبي العام علي عبدالله صالح وكذلك حكومة الإنقاذ الوطني أعلنوا رفضهم الحوار مع العملاء والمرترقة في اليمن بنحو متشاور إلا مع الدول المعتدية وفي المقدمة السعودية، الأمر الذي يجعل مهمة ولد الشيخ على المحك وأمام تحديات جديدة سيما وأن الجهود التي بذلها طوال الفترة الماضية نسفها الفار هادي ورفض كل المبادرات والمقترحات بما فيها أفكار «كيري».. وفي دق آخر مسمار في نفس الفار هادي أكد السفير الأمريكي لدى اليمن مأنيو تولر- في حوار صحفي نشر السبت- أن الإدارة الأمريكية الجديدة تتسلم خطية كيري في دون تغيير، وأن ما من خيار لحل عسكري متاح أمام أي من الأطراف المتنازعة وأن الحل الوحيد يتأتى من مفاوضات السلام.

سيطرته على مطار عدن، في إشارة واضحة إلى طي صفحته إلى الأبد.. مشيرة إلى أن من السخريه أن تفرغ قيادة العدوان لبحث ملف مطار عدن مع هادي، فليد لها قضايا أهم من تضييع وقتها في موضوع كهذا.

الجدير بالذكر أن هذه التطورات تأتي كنتيجة طبيعية بعد أن شعرت دول العدوان بأن هادي وجماعة الإخوان المسلمين ووطهم في الحرب على اليمن ليس ذلك فحسب بل إن الفار يسعى ومن أجل تمديد بقائه إلى إشعال حرب ضد الإمارات وزوج بعناصر القاعدة المرتبطة بالمخبرات السعودية في المفاوضات العسكرية التي شهدتها عدن مؤخراً.

إلى ذلك عادت الأزمة اليمنية إلى صدارة الاهتمامات الدولية حيث شهد الأسبوع الماضي عقد ندوات في روسيا الاتحادية وبريطانيا وألمانيا أجمعت على أهمية حل الأزمة اليمنية سلمياً والتخلي عن الخيار العسكري، وترزامن ذلك مع عودة المبعوث الدولي السيد اسماعيل ولد الشيخ إلى المنطقة حيث التقى -أمس الاحد- مع الشيخ صباح خالد الأحمد الصباح نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية في مقر الوزارة.

وبحسب وكالة الأنباء الرسمية الكويتية «كونا» فقد جرى خلال اللقاء بحث آخر المستجدات في اليمن والجهود الدولية الهادفة لإيجاد حل سياسي شامل.. وجدد الشيخ

أجبرت السعودية الفار هادي على مغادرة الرياض كمشخص غير مرغوب البقاء، فيه على أراضيهما بعد أن أعطته مهلة عدة ساعات للتوجه إلى أية دولة أخرى.

وذكرت مصادر سياسية لـ «الميثاق» أن الفار هادي الذي زار منتصف الأسبوع الماضي دولة الإمارات والتي لم تسمح له بالبقاء على أراضيها أكثر من خمس ساعات ورفض كبار المسؤولين مقابته، أجبر على التوجه إلى الرياض التي أصبح غير مرغوب فيها أيضاً حيث فشلت كل محاولاته في اللقاء بأي من المسؤولين السعوديين بعد رفض محمد نايف مقابلته رغم طلبه السماح له بالمكوث في أحد الفنادق في أن يعود الملك سلمان، إلا أن طلبه قوبل بالرفض وتحديراً واضح أن عليه أن يغادر السعودية، وإن كان يرغب في الالتقاء بالملك فعليه أن يلحق به في شرق آسيا، فأجبر الفار هادي على التوجه إلى العاصمة الإندونيسية جاكرتا على أمل أن يوافق ملك السعودية على اللقاء به.

وقالت المصادر السياسية: إن الفار هادي أصبح يبحث عن وساطة سعودية أو إماراتية لإيجاد ملجأ له في أي دولة في العالم بعد أن أصبح يشعر بقرق نهايته وأنه يواجه نفس المصير الذي واجهه شاه إيران.

وأضافت المصادر: أن دول تحالف العدوان تخلت عن هادي ولم تعد ترغب بأن يفرض